اشتباكات الاتحادية

بمحيط "القصر الرئاسي" في القاهرة
الخامس والسادس من ديسمبر ٢٠١٢

تقرير من إعداد مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

ديسمبر 2012

الناشر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

تقارير متخصصة

العنوان: ٢١ ش عبد المجيد الرمالي- الدور السابع- باب اللوق- القاهرة
تليفون: ٢٧٩٦٣٧٥٧(٢٠٢+)
فاكس: ٢٧٩٢١٩١٣(٢٠٢+)

العنوان البريدي: ص.ب. ١١٧ (مجلس الشعب)- القاهرة
البريد الالكتروني: info@cihrs.org
الموقع الالكتروني: www.cihrs.org

المراجعة اللغوية: عبد الرحمن حمدي

تصميم الغلاف: كيرلس ناثان
صورة الغلاف: Gianluigi Guercia - AFP/Getty Images

جميع حقوق النشر والطبع محفوظة
ويحق إعادة نشرها منسوبة للمصدر، وفي غير الأغراض الربحية
بموجب اتفاقية المشاع الإبداعي غير الموطنة، الإصدار ٣.٠

ديسمبر ٢٠١٢

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

اشتباكات الاتحادية

بمحيط "القصر الرئاسي" في القاهرة
الخامس والسادس من ديسمبر ٢٠١٢

تقرير من إعداد مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

> *"بعد أما الدنيا هديت، دخلت ناحيتهم ولاقيت فيهم كتير أوي من أصحابي، ناس من المنطقة كنت بأقف معاهم زمان. ساعتها وقفت و قعدت متنح وقت طويل. أنا كنت ممكن أموت في وسط الضرب، بس ساعتها لو كانوا جابولي شيخ الحرم نفسه يقولي إني هاخش الجنة، مكنتش هصدقه. أنا بقولك أنا كنت بضرب أصحابي"*

شهادة أحد المتظاهرين المشاركين في أحداث الاتحادية

جدول المحتويات

منهجية التقرير ٤
تسلسل الأحداث ٨
كيف بدأت الاشتباكات؟ ١٠
الاختطاف والتعذيب ١٧
اعتداءات جسدية وخطف وتعذيب لناشطات ٢٢
القتلى والجرحى ٢٤
الهجمات ضد وسائل الإعلام ٢٧
عمليات القبض ٢٨
تدخلات قوات الأمن ٣٠
التحريض والتهديد ٣١
التوصيات ٣٣

منهجية التقرير

يستهدف هذا التقرير إلقاء الضوء على اشتباكات الاتحادية بمحيط القصر الرئاسي في القاهرة، مصر في يومي الخامس والسادس من ديسمبر ٢٠١٢. ويَعتبر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان[١] اشتباكات الاتحادية حادث عنف سياسي يطوي دلالات سياسية خطيرة على مستقبل العمل السياسي بعد ثورة ٢٥ يناير. يهدف هذا التقرير لمحاولة لتقديم معلومات وافية للجهات والأطراف المعنية للمساعدة في اتخاذ التدابير اللازمة لتجنب وقوع مثل هذه الاشتباكات في المستقبل.

اعتمد هذا التقرير على المقابلات الشخصية والبحوث الميدانية التي أجراها فريق مركز القاهرة خلال الفترة من ٦-٢٤ ديسمبر ٢٠١٢.

حرص فريق مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في هذا التقرير على تنوع مصادر المعلومات وتعدد مستوياتها، إذ أجرى فريق البحث عددًا من المقابلات مع شهود العيان والضحايا أثناء الاشتباكات سواء المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة أو المتظاهرين من المعارضين، بالإضافة إلى مقابلات مع الصحفيين والأطباء المشاركين في المشهد، فضلاً عن اللقاءات التي أجراها مركز القاهرة مع عدد من المدافعين الحقوقيين والمحاميين ممن حضروا تحقيقات النيابة العامة مع بعض المتهمين والمشتبه فيهم في هذه الأحداث.

في هذا السياق احترم مركز القاهرة رغبة بعض المصادر في عدم ذكر أسمائها، مكتفيًا بالأحرف الأولى من الاسم للبعض الأخر وذلك وفقًا لرغبة كل مصدر.

ركز مركز القاهرة في هذا التقرير على رصد وتوثيق حالات العنف المجتمعي المتبادل، القتل، التعذيب وغيره من ضروب المعاملة المهينة، بالإضافة إلى الاحتجاز غير القانوني لبعض المتظاهرين، كما رصد مركز القاهرة الأحداث والسياق السياسي للاشتباك.

بعد عملية تقويم احتياجات مطولة، قرر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان التركيز على هذه الأحداث في مصر نظرًا للحالة السياسية المتقلبة التي تمر بها البلاد.

---

١ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان هو منظمة غير حكومية إقليمية مستقلة تأسست عام ١٩٩٣، تهدف إلى دعم احترام مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، وتحليل صعوبات تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان، ونشر ثقافة حقوق الإنسان في العالم العربي، وتعزيز الحوار بين الثقافات في إطار الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل المركز على اقتراح والدعوة إلى سياسات وتشريعات وتعديلات دستورية تعزز من المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والقيام بأنشطة بحثية، ودعوية عبر توظيف مختلف الآليات الوطنية والإقليمية والدولية، وتعليم حقوق الإنسان مع التركيز بشكل خاص على الشباب، وبناء القدرات المهنية للمدافعين عن حقوق الإنسان. ومنذ تأسيسه يقوم المركز بشكل منتظم بنشر كتب ودوريات تتناول قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم العربي.
يسعى مركز القاهرة إلى المساهمة في إلقاء الضوء على أبرز المشكلات والقضايا الحقوقية الملحة في الدول العربية، والتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية والمنظمات غير الحكومية في المنطقة، والعمل سويًا من أجل رفع الوعي العام بهذه القضايا ومحاولة التوصل إلى حلول وبدائل تتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

السياق العام

جرت وقائع أحداث الاتحادية خلال فترة يمكن اعتبرها نقطة تحول رئيسية في مسار التحول الديمقراطي المتخبط في مصر، فمازال الطريق للتحول الديمقراطي يواجه صعوبات شتى، لاسيما بعد ما شهدته البلاد في الفترة الأخيرة من حوادث عنف سياسي ومجتمعي متبادل.

كان ثمة احتقانًا قد نشب بين الرئيس وأعضاء حزبه الحاكم –حزب الحرية والعدالة– وعدد من الحركات والأحزاب الإسلامية من جهة وبين دعاة الديمقراطية والنشطاء السياسيين من القوى الليبرالية واليسارية من جهة أخرى. وفي خضم هذا الاحتقان تفاقمت الأزمة السياسية، وتحولت لعنف سياسي واتخذت بدورها منحى خطير ألقى بظلاله على عملية التحول الديمقراطي برمتها كما رأينا في الأحداث السابقة واللاحقة ليومي الخامس والسادس من ديسمبر عام٢٠١٢، وكم يخشى مركز القاهرة من أن استمرار هذا العنف أو تكراره قد يدفع بالبلاد للانزلاق نحو شبح الحرب الأهلية.

في الخامس من ديسمبر الجاري، كان عددًا من المتظاهرين المعارضين قد أقاموا اعتصامًا سلميًا في محيط قصر الاتحادية الرئاسي بمنطقة مصر الجديدة بالقاهرة، احتجاجًا على الإعلان الدستوري[٢] الذي أصدره الرئيس محمد مرسي في ٢١ نوفمبر، وما يمنحه هذا الإعلان من سلطات واسعة للرئيس وتعدٍ واضح على مؤسسات الدولة، لاسيما مؤسسة القضاء، هذا بالإضافة إلى رفض المعتصمين قرار رئيس الجمهورية بطرح مشروع الدستور للاستفتاء العام، رغم حدة الجدل وعدم التوافق الدائر حول عملية كتابته وفلسفة العديد من مواده[٣]. هذا فضلاً عن الاعتراض على استمرار الممارسات القمعية من جانب مؤسسات الدولة، وانتهاك الحقوق الأساسية للإنسان ومن بينها الحق في الحياة، الحق في سلامة الجسد، الحق في التجمع السلمي وحرية الرأي والتعبير[٤].

اندلعت أعمال العنف على شاكلة حرب الشوارع في يومي الخامس والسادس من ديسمبر في المنطقة المجاورة للقصر الجمهوري، بدأت الأحداث بمجرد وصول أعداد كبيرة من أنصار جماعة الإخوان المسلمين المؤيدين للرئيس محمد مرسي لمحيط قصر الاتحادية حيث الاعتصام السلمي للمتظاهرين المعارضين الذي بدأ في ليلة الرابع من ديسمبر، مستجيبةً للدعوات التي أطلقتها الجماعة وبعض قادتها البارزين بمواجهة المعارضين المعتصمين أمام قصر الاتحادية. وقد كان من المتوقع أن يقوم رئيس الجمهورية والأجهزة الأمنية المعنية باتخاذ ما يلزم من تدابير احترازية وإجراءات وقائية لقطع الطريق على وقوع أية مناوشات بين المتظاهرين المؤيدين والمعارضين للرئيس، وحماية الأرواح والممتلكات، إلا أن الرئيس والأجهزة الأمنية، ومؤسسات الدولة المعنية لم يفوا بالتزاماتهم القانونية والسياسية، مفسحين المجال لاستخدام العنف في تصفية الخلافات السياسية.

---

٢ لمزيد من المعلومات حول الإعلان الدستوري أنظر بيان المنظمات الحقوقية في ٢٤ نوفمبر "الإعلان الدستوري الجديد يمنح مرسي سلطات إلهية، ويوجه ضربة قاضية لاستقلال القضاء" http://www.cihrs.org/?p=5081 .
وأقرأ أيضًا "منظمات حقوق الإنسان تطعن على الإعلان الدستوري أمام القضاء الإداري" http://www.cihrs.org/?p=5087.

٣ لمزيد من المعلومات حول مسودة الدستور أنظر بيان مركز القاهرة في ١٠ ديسمبر "في اليوم العالمي لحقوق الإنسان.. المصريون مدعوون للاستفتاء على دستور يقوّض حقوق الإنسان والحريات" http://www.cihrs.org/?p=5246 .

٤ لمزيد من المعلومات حول الانتهاكات وأعمال العنف خلال المائة يوم الأولى من حكم الرئيس أنظر تقرير مركز القاهرة في ١٥ أكتوبر "ما بعد المائة يوم للرئيس محمد مرسي مؤشرات سلبية على مستقبل حقوق الإنسان، وأزمات كبرى مفتوحة" http://www.cihrs.org/?p=4523 .

فشل الحكومة في الالتزام بمسئوليتها عن حماية حق مواطنيها في حرية التعبير وحرية والتجمع والتظاهر في بيئة آمنة وخالية من العنف يعد أمرًا مثيرًا لمزيد من القلق، ذلك الفشل الذي انعكس بشكل واضح في تقاعس قوات الأمن عن التدخل الفوري لمنع وقوع اشتباكات بين المجموعات المؤيدة والمعارضة لقرارات الرئيس، أو التدخل السريع لمحاولة فضها بعد اندلاعها، وكذلك غض الطرف عن عمليات التعذيب والاحتجاز غير القانوني للمتظاهرين المعارضين للرئيس على يد الجماعات المؤيدة له.

وفي هذا الصدد، يُذكّر مركز القاهرة بما سبق وأن كرره مرارًا، بأن الاحتجاجات السلمية وكذا الاعتصامات في محيط المؤسسات والمرافق العامة حق مكفول بموجب القانون الدولي طالما الموظفين العموميين وأصحاب المصلحة قادرون على الوصول إلى هذه المرافق والمؤسسات بشكل أمن. ومن ثم فتدخُل قوات الشرطة –أو غيرها من الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون– لفض تلك الاعتصامات أو التظاهرات بالقوة أمرًا يفتقد للسند القانوني. كما أنه لا يجوز للسلطة أن تعتمد على مواطنين موالين لها سياسيًا ليقوموا بأعمال مُسندة بالقانون للموظفين المكلفين بتنفيذ القوانين.

فرغم الادعاءات بأن اعتصام الاتحادية حال دون دخول الرئيس ومعاونيه من وإلى القصر لممارسة مهام عملهم، إلا أن الدلائل تؤكد أن دخول الرئيس وخروجه من وإلى القصر كان أمرًا متاحًا طوال وقت الاعتصام وحتى قبيل لحظات من وقوع الاشتباكات، ولعل الدليل على ذلك أن نائب رئيس الجمهورية عقد يوم الأربعاء مؤتمرًا صحفيًا داخل مقر القصر الرئاسي حظي بحضور إعلامي واسع من ممثلي وسائل الإعلام المحلية والدولية، ولم يذكر أيًا من الحضور أن ثمة مشكلة واجهته أثناء الدخول أو الخروج من القصر، رغم أن هذا المؤتمر جاء متزامنًا مع وقت الهجوم على الاعتصام السلمي خارج أبواب القصر.[٥]

وفقًا لأحد تقارير المقرر الخاص بالأمم المتحدة المعني بحرية التجمع السلمي وحق تكوين الجمعيات[٦] الذي صدر في وقت سابق من هذا العام، والذي تحدث في جزء منه حول التظاهرات والاعتصامات السلمية أمام المؤسسات الرسمية، ذكر أنه طالما وجدت مداخل ومخارج آمنة لتلك المؤسسات يستطيع أن يمر منها العاملون والمواطنون بشكل آمن، ينتفي السند القانوني لفض تلك الاعتصامات، حيث يُعد هذا قرينة على أن الاعتصامات لا تعطل العمل داخل تلك المؤسسات.

وبناءً عليه لم يكن هناك مبرر قانوني لفض اعتصام قصر الاتحادية بالقوة إذا أن هناك عدة دلائل واضحة تؤكد حرية حركة للرئيس وأعضاء مؤسسات الرئاسة من وإلى القصر أثناء الاعتصام.

من جانبٍ آخر هناك مسئولية سياسية وأخرى جنائية في هذه الأحداث يتعين على جميع مؤسسات وكبار المسئولين بالدولة الدولة تحملها، جراء فشلها في تأمين حياة المواطنين وحماية ممتلكاته. ومن جانبها يتعين على جهات التحقيق أن تحدد مصادر الأسلحة النارية المستخدمة من كلا الجانبين –كما هو مبين في هذا التقرير– وكيف تم استخدامها على

٥ خبر صحفي: نائب الرئيس يعقد مؤتمرًا صحفيًا في مقر قصر الرئاسة، بوابة الأهرام ٦ ديسمبر: http://gate.ahram.org.eg/News/280323.aspx
٦ أنظر تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات، A/HRC/20/27: http://daccess-ods.un.org/TMP/3947788.17892075.html

مرأى ومسمع من قوات الأمن المتواجدة في محيط قصر الاتحادية، هذا بالإضافة إلى وجوب فتح تحقيق مستقل فيما ثبت من أعمال التعذيب، والتحرش الجنسي، والاختطاف، والاحتجاز غير القانوني، بما يقتضيه ذلك من محاسبة كل من يثبت تورطه في تلك الانتهاكات.

إن احتمالية تصاعد العنف خلال الفترة القادمة[٧] مازالت أمرًا مثيرًا للقلق، لاسيما في ظل غياب حوار مجتمعي حول الأزمات السياسية الراهنة يجمع كافة الأطراف السياسية، واستمرار نبرة الخطاب المحرض على العنف، والذي يُمارس بشكل واضح من جانب مؤسسات الدولة بما في ذلك الرئيس محمد مرسي وأعضاء من جماعة الإخوان المسلمين والحزب الحاكم.

٧ أنظر بيان لمركز القاهرة في ٦ ديسمبر "يتعين على رئيس الجمهورية اتخاذ خطوات فورية لوقف انزلاق البلاد نحو حرب أهلية: http://www.cihrs.org/?p=5183.

تسلسل الأحداث

شهدت شوارع القاهرة وغيرها من المحافظات العديد من الاحتجاجات الحاشدة والمتواصلة عقب إعلان الرئيس محمد مرسي قراره بإصدار الإعلان الدستوري في ٢١ نوفمبر الماضي، والذي أعقبه قرار طرح مسودة الدستور للاستفتاء في منتصف ديسمبر الجاري. إذ افتقر هذان القراران لتأييد قطاعات عريضة من المجتمع، وغابت عنهما الضمانات الدنيا للحقوق والحريات الأساسية.

قبيل أحداث الاتحادية، تابعت الدولة سياستها المتكررة في الاستخدام المفرط للقوة في التصدي للاحتجاجات السلمية[٨]، وذلك أثناء قمع احتجاجات ميدان التحرير، والتي بدأت في ١٩ نوفمبر لإحياء الذكرى السنوية الأولى لضحايا شارع "محمد محمود" واستمرت حتى ٢٨ من الشهر نفسه للتنديد بالإعلان الدستوري، الأمر الذي أسفر عن مقتل ثلاثة محتجين وإصابة عدة مئات واعتقال أكثر من ٤٠٠ متظاهر. كما تقاعست قوات الأمن في معظم الوقائع عن أداء واجبها في حماية المحتجين والممتلكات العامة والخاصة، خصوصًا في إطار الاشتباكات التي جرت خارج نطاق محافظة القاهرة. الأمر الذي تكرر في وقت لاحق بالقاهرة يومي الخامس والسادس من ديسمبر، مما أدى إلى وقوع اشتباكات عنيفة بين المتظاهرين من مؤيدي ومعارضي الرئيس، وأسفر عن مقتل أحد عشر شخصًا على الأقل وإصابة مئات آخرين.

كانت تقارير قد أفادت أن مقار جماعة الإخوان المسلمين وكذا مقار حزب الحرية والعدالة قد تعرضت لهجمات متفرقة، وأُضرمت النيران في بعضها قبل اندلاع اشتباكات الاتحادية بأيام قليلة. ووفقًا لعبد المنعم عبد المقصود محامي وقيادي بجماعة الإخوان المسلمين فإن ٢٨ مقر لجماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعالة قد تم اقتحامها، ولحقت بأغلبها أضرارًا بالغة، وبعضهم تعرض لمحاولات حرق[٩]. مشيرًا إلى أن المقرات المستهدفة شملت مقار حزب الحرية والعدالة في محافظتي دمياط، والسويس، وحي المعادي، بالإضافة إلى المقر الرئيسي لجماعة الإخوان المسلمين بحي المقطم بمحافظة القاهرة، وقد قدمت جماعة الإخوان المسلمين بلاغات في تلك الأحداث وجاري التحقيق فيها من قِبل سلطات التحقيق المصرية.

وفقًا لشهود عيان، قامت مجموعات منظمة من أعضاء حزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان المسلمين بالتناوب على حماية مقار الحزب في جميع المحافظات، وذكر شهود عيان من محافظات مختلفة أن بعض المكلفين بالحراسة كان بحوزتهم أسلحة مختلفة من ضمنها المسدسات والسيوف. كما أفادت ادعاءات بأنه تم اللجوء للأطفال –دون الثامنة عشر– في بعض المناطق لحماية المقار.

اندلعت المظاهرات في أكثر من ١٧ محافظة في الفترة بين ٢٢ نوفمبر و٥ ديسمبر، احتجاجًا على الإعلان الدستوري الصادر في ٢١ نوفمبر، وقد شهدت بعض المحافظات، منها محافظة الإسكندرية، بورسعيد، دمنهور، والمحلة اشتباكات أسفرت عن سقوط أعداد كبيرة من الجرحى، ومقتل مواطن على الأقل.

---

٨ لمزيد من المعلومات حول سياسات الدولة في هذا الصدد، أنظر التقرير السنوي لمركز القاهرة ٢٠١١- سقوط الحواجز: http://bit.ly/U81fYN.
٩ مقابلة لمركز القاهرة مع المحامي عبد المنعم عبد المقصود في١٩ ديسمبر ٢٠١٢.

بعد عدة أسابيع من المظاهرات والاحتجاجات، وتحديدًا يوم الثلاثاء ٤ ديسمبر ٢٠١٢ انتقلت التظاهرات السلمية إلى قصر الاتحادية "القصر الرئاسي" في منطقة مصر الجديدة بالقاهرة، وعلى الرغم من أن عددًا من المحتجين أعلنوا الاعتصام أمام القصر، إلا أن جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة أصدرا بيانات تفيد عزمهما على تنظيم مسيرة مؤيدة للرئيس وقراراته في الموقع نفسه حيث يعتصم المتظاهرين المعارضين. وفي اليوم التالي، الأربعاء ٥ ديسمبر أصدر حزب الحرية والعدالة الحاكم بيانًا يعلن فيه تنظيم احتجاجات واسعة في اليوم نفسه أمام قصر الاتحادية "لدعم الشرعية التي انتخبها الشعب المصري"،[١٠] وعلى نحوٍ مماثل أصدرت جماعة الإخوان المسلمين بيانًا بالمحتوى نفسه، وشرعت في حشد الأنصار للقيام بمظاهرات أمام القصر الرئاسي.

وعلى نحوٍ مماثل صدرت تصريحات مشابهة نشرت على موقع جماعة الإخوان المسلمين تحمل الرسالة نفسها حيث جاء نصها: صرح الدكتور محمود غزلان، المتحدث الرسمي باسم الإخوان المسلمين، بأن الإخوان والقوى الشعبية تداعت للتظاهر أمام مقر الاتحادية، عصر اليوم الأربعاء؛ وذلك لحماية الشرعية بعد التعديات الغاشمة التي قامت بها فئة بالأمس، تصورت أنها يمكن أن تهز الشرعية أو تفرض رأيها بالقوة؛ مما دفع القوى الشعبية للتداعي لإظهار أن الشعب المصري هو الذي اختار هذه الشرعية وانتخبها، وأنه بإذن الله تعالى قادر على حمايتها وإقرار دستوره وحماية مؤسساته.[١١]

١٠ تجدون نص البيان على الرابط التالي: http://www.hurryh.com/Our_news_Details.aspx?News_ID=15022
١١ تجدون نص البيان على الرابط التالي: http://www.ikhwanonline.com/new/Article.aspx?ArtID=130889&SecID=0

كيف بدأت الاشتباكات؟

في الخامس من ديسمبر ٢٠١٢، وطبقًا لروايات شهود عيان، تحركت الجماعات المؤيدة للرئيس– التي تتألف في المقام الأول من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة وغيرهم من أعضاء الجماعات والأحزاب الإسلامية– عقب انتهاء صلاة العصر من ثلاث أماكن للتجمع هم: مسجد رابعة العدوية، مسجد المصطفي، ومسجد عمر بن عبد العزيز الذي يقع أمام القصر الرئاسي.

صورة لأحمد دومة، الناشط السياسي المعارض بعد تعرضه للطعن في وجهه بسكين

وقعت اشتباكات محدودة في الرابعة عصرًا تقريبًا، إذ وجد المعتصمون المناهضون لسياسات الرئيس أنفسهم محاصرين من قِبل مجموعة غاضبة من مؤيدي الرئيس يهاجمونهم من معظم الاتجاهات. بدأ الهجوم بمجموعة من مؤيدي الرئيس احتشدت أمام مسجد عمر بن عبد العزيز المواجهة للقصر. لم يمر وقت طويل حتى هاجمت مجموعة أخرى المعتصمين من جهة شارع الخليفة المأمون، وبعدها ظهرت مسيرة ضخمة من مؤيدي الرئيس، بدأت في الهجوم على المعتصمين من جهة شارع الميرغني.

يقول الدكتور ياسر فؤاد عضو الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي والذي كان بحوزته وقت الهجوم مواد الإعاشة الخاصة بالمتظاهرين والمشاركين في الاعتصام: "قبل صلاة العصر عرفنا إنهم هيصلوا في الجامع اللي قصادنا [عمر بن عبد العزيز] وإنهم هييجوا بمظاهرات للاتحادية. فيه شوية ناس جم على الصلاة وحصلت شوية اشتباكات بسيطة، وبعدها على طول بدأنا نعمل حواجز من ناحية شارع الميرغني، علشان نحمي الاعتصام. في عدد صغير منهم جه من ناحية شارع الخليفة المأمون. فجأة في مسيرة كبيرة تانية جت من ناحية الميرغني وهي بتجري علينا، وقفنا ومسكينا إيدينا في ايدين بعض، وكنت شايف في وسط المسيرة اللي جاية ناس بتحاول تهديهم بس مفيش فايدة. هجموا علينا وبدءوا يضربونا، وفجأة لقيت واحد بدقن بيضربني فوق ركبي وبيصرخ أنا هتقرب بدمك إلى الله وبعدين في إتنين شالوني بعيد علشان أبعد عن الطريق، وفي نفس الوقت مؤيدين مرسي كانوا بيكسروا الخيام وأنا ببص على خيمتي اللي كسروها وخدوا كل الأكل وكراتين المياه اللي فيها، سمعت واحد بيقول دي نجسة زيهم".

يستكمل د.ياسر "فجأة لقيت واحد بدقن بيضرب واحدة من زميلاتنا النشطاء على وشها وهي مش راضية تديلهم الحاجة اللي في الخيمة، الراجل شال الحجاب من على رأسها وحاول يقطع هدومها لكن الناس اللي معاه حاولوا يوقفوه، وفي ولدين منا دخلوا في وسطهم وحاولوا يمنعوه لكنهم انضربوا وخدوهم بعد كده".[١٢]

ووفقاً لشهادة موثقة سجلها عبد الغني السيد على صفحته بموقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك) وهو أحد الشهود على فض الاعتصام "ذهبت الناحية الأخرى –أمام جامع عمر بن العزيز مواجهًا للميرغني الطريق المتجه لمدينة نصر– لأرى

١٢ شهادة دكتور ياسر فؤاد التي أدلى بها لفريق مركز القاهرة في٢٠ ديسمبر ٢٠١٢.

ما يُقدر بألفين من الإخوان متقدمين في حركة سريعة نحونا. بدأ الشباب بالانتباه لأننا وسط كماشة، وذهبوا لوضع السلك الشائك والحواجز ناحية الجامع لغلق الطريق لمنع الاشتباكات، وكان الهتاف "سلمية سلمية" والكل كان ينبه على الآخر بعدم مسك طوب وأننا لن نحتك. إلا أن متظاهري الإخوان بدأوا في الركض ناحيتنا بأقصى سرعة موجهين عصيهم للأمام هاتفين "الله أكبر... إلى الجهاد"، كان المشهد مشابهًا تمامًا للحروب في العصور الوسطى!!"[١٣]

وفي شهادة حصل عليها مركز القاهرة من (ح. ف) أحد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، الذي طلب عدم ذكر اسمه[١٤] قال: "كان في أخبار بتقول إنه الناس هيقتحموا القصر؛ فقررت أشارك في المسيرة اللي رايحة الاتحادية من مسجد المصطفى، وسمعت إنه كان في اشتباكات بين المعتصمين والناس اللي طلعوا من أول المسيرة، ولما وصلت للقصر كان الموقف هادئ نسبيًا، المعتصمين سابوا الخيام والمتظاهرين كانوا بيفككوها".

يُذكر أنه طبقاً لروايات شهود عيان، ومقاطع الفيديو المسجلة، كان المهاجمون مسلحين بعصي كهربائية وخشبية، وحجارة وجنازير حديدية. كما وردت تقارير في وقت لاحق من اليوم، تُفيد باستخدام الطرفين أسلحة تتفاوت ما بين طلقات الخرطوش، الطلقات المطاطية ورصاص حي.

قامت المجموعات المؤيدة للرئيس بضرب المعتصمين وتدمير خيامهم وطردهم بعيدًا عن محيط القصر الرئاسي، وهم يرددون شعارات مثل "الشعب يؤيد قرارات الرئيس"، "الشعب يريد تطبيق شرع الله"، "أشهد اشهد يا الله، شرعك هو اللي اخترناه"، في حين يردد آخرون أناشيد مناهضة للجماعات السياسية المدنية تصف المنتمين لها بالكفار[١٥]. كما أكد شهود عيان في فترات لاحقة من المساء سماعهم هتافات أخرى منها: "يا برادعي غور هنقول نعم للدستور" و"فرحان بالتأسيسية، إخوان وسلفية"[١٦].

في صباح يوم ٦ ديسمبر وبعد أن سيطرت المجموعات المؤيدة للرئيس على محيط قصر الاتحادية بثت مقاطع فيديو لهم وهم يمارسون تمارين رياضية ويهتفون "قوة.. عزيمة.. إيمان، رجالة مرسي في كل مكان" في إشارة إلى احتفالهم بالانتصار على المتظاهرين المعارضين وطردهم من محيط القصر الرئاسي[١٧]. كما سجل الصحفيون عددًا من مقاطع الفيديو[١٨] توثق لعمليات هدم الخيام ومطاردة المعتصمين[١٩] في محيط قصر الاتحادية.

كانت بعض المواقع الإلكترونية المملوكة أو التابعة لجماعة الإخوان المسلمين قد بدأت عقب الاقتحام والهجوم على المعتصمين مباشرةً في نشر أخبار وصور بهدف تشويه صورة المشاركين في الاعتصام والتحريض ضدهم، مدعيةً أنهم كانوا يشربون الخمور وفي حوزتهم دولارات أمريكية في محاولة للإيحاء بتلقي المعتصمين تمويلات أجنبية لإسقاط النظام.

---

١٣ شهادة من عبد الغني السيد، مساء يوم الأربعاء ٥ ديسمبر ٢٠١٢. http://on.fb.me/12A40IJ

١٤ شهادة مسجلة حصل عليها فريق مركز القاهرة.

١٥ شاهد مقطع الفيديو www.youtube.com/watch?NR=1&v=FKEU0yjUSSY&feature=endscreen

١٦ شهادة مسجلة من أحد سكان شارع الميرغني- رفض ذكر أسمه- في ٦ ديسمبر ٢٠١٢.

١٧ شاهد مقطع الفيديو: www.youtube.com/watch?v=pwgJKcwmVi8

١٨ شاهد مقطع الفيديو: www.youtube.com/watch?feature=player_embedded&v=VBAJZp3NIoY

١٩ شاهد مقطع الفيديو: www.youtube.com/watch?v=QtjNz4FWzn8&feature=youtu.be&a

بل أن أحد المؤيدين للرئيس بدأ عقب الهجوم مباشرة في الصياح طالبًا من وسائل الإعلام توثيق "الحشيش والخمور" التي أدعى تواجدها في الخيام.[٢٠]

٢٠ شاهد مقطع الفيديو: http://www.youtube.com/watch?v=6doWU4DzU2U

"صور اللحظات الأولى من الهجوم على الاعتصام"

الصورة من المصري اليوم

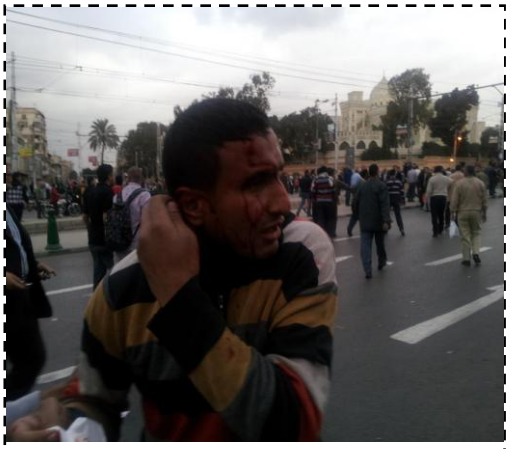

الصورة من موقع تويتر @mai_choucri

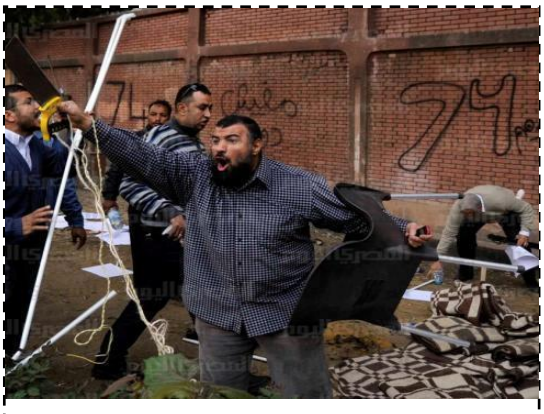

الصورة من المصري اليوم

صورة للمصور حسن أمين

بعد أن هرب المعتصمون والمتظاهرون المعارضون للرئيس، أحكم مؤيدو الرئيس قبضتهم على المنطقة المواجهة لقصر الرئاسة، وبدأ الجانبان في إعداد أنفسهم لمواجهة أخرى محتملة.

ووفقًا لـ (ح.ف) قال: "من ناحيتنا [مؤيدي مرسي] قررنا إن إحنا نحضر نفسنا، بحيث إنهم لو هجموا علينا تاني نصد الهجوم. سمعنا إنه في مسيرات من جبهة الإنقاذ[٢١] ومن الألتراس جاية تنضم للمعتصمين علشان يهجموا علينا. أول ما وصلوا [المتظاهرون المعارضون] بدءوا يرموا مولوتوف علينا ومن ساعتها بدأت الاشتباكات واستمرت حتى تاني يوم"

٢١ هي جبهة تتكون من تحالف للأحزاب والحركات المعارضة، بالإضافة إلى مرشحين سابقين للرئاسة تكونت لتنسيق العمل بين المجموعات المعارضة لمواجهة الأزمة السياسية الحالية.

وحسب الدكتور ياسر فؤاد قال: "الناس اللي فضلت من الاعتصام جمعت نفسها في شارع الميرغني، وبدأنا نستعد علشان نهجم عليهم [المؤيدين] تاني. الناس [المتظاهرون المعارضون] قرروا يستنوا لحد ما المسيرات تيجي علشان عددنا يبقى كبير، بس استعجلنا والاشتباكات بدأت تاني وعددنا كان قليل."

مصطفي بهجت –مصور لقناة أون تي في الفضائية– في شهادته التي أدلى بها لمركز القاهرة شرح الموقف قائلاً: "في الوقت اللي أنا وصلت فيه، كان المتظاهرون تراجعوا شوية أمتار ناحية بنزينة موبيل اللي في شارع الميرغني، والإخوان المسلمين كانوا واقفين قدامهم وظهرهم لقصر الاتحادية. لفترة المتظاهرون من الناحيتين كانوا واقفين بشكل سلمي بيتناقشوا وبيتكلموا بس الجو العام كان مشحون جدًا. فجأة ظهر راجل بذقن كبيرة وجلبية وقعد يصرخ (تحيزوا.. تحيزوا) في الوقت ده الاشتباكات اندلعت تاني والناحيتين بدءوا يضربوا على بعض طوب لفترة وكمان استخدموا مولوتوف."

ويتابع: "أنا شفت من ناحية مؤيدين مرسي ناس بتضرب خرطوش على المتظاهرين بعد وقت قصير من اندلاع الاشتباكات. وبعد ما اتفرجت على مقاطع فيديو اكتشفت إن الجانبين كانوا بيستخدموا أسلحة نارية محلية الصنع. أنا سمعت أصوات طلق حي بس ما شفتش مين اللي كان بيضرب، لكن مؤيدين الرئيس كان معاهم خرطوش زي اللي كان بيستخدمه البوليس خلال الاشتباكات في السنتين اللي فاتوا، أنا شفت فوارغ الخرطوش ده بعيني."[٢٢]

خلال هذا الوقت كانت الاشتباكات تجري على جبهتين، واحدة في ساحة ميدان روكسي (خلف القصر الجمهوري) والأخرى على الطريق الواصل بين شارع الميرغني وشارع الخليفة المأمون.

في هذا السياق يضيف(ح. ف): "للأمانة أنا شفت أسلحة، معظمها الخرطوش ومسدسات صوت، مع أعضاء الجماعة الإسلامية، هما كانوا الأعنف في العموم بدايةً من تفكيك الخيام لضرب المتظاهرين بعد كده، كل ما كنت بشوفهم بيستعملوا الأسلحة كنت بعرف الشباب [شباب جماعة الإخوان المسلمين الذين ينتمي إليهم] وكنا بنحاول نمنعهم [أي منع أعضاء الجماعة الإسلامية] ونطلب منهم يرموا حجارة بس".

استمرت الاشتباكات بين المؤيدين والمعارضين منذ وقت الهجوم وحتى الساعات الأولى من اليوم التالي. وحسب ما ورد من تقارير، اشتملت الأسلحة المستخدمة أثناء الاشتباك على: الغاز المسيل للدموع، بنادق الخرطوش، والذخيرة الحية، قنابل المولوتوف، والمسدسات الصوتية إضافةً إلى الحجارة والعصي.

في هذا السياق يجدر التنويه إلى أن مركز القاهرة لم يكن باستطاعته تحديد –بدقة– نوعية الأسلحة التي تم استخدامها من كلا الجانبين.

حسب الشهادة التي أدلى بها مصطفي بهجت، يذكر أن ثمة استهداف للنشطاء بدا واضحًا أثناء هجوم مؤيدي الرئيس. إذ أكد بهجت أنه شاهد أحد مؤيدي الرئيس –والمستبعد من حركة شبابية معارضة للنظام السابق– وهو يتعقب النشطاء

٢٢ مقابلة لمركز القاهرة مع مصطفي بهجت في ١٩ ديسمبر ٢٠١٢.

المعروفين من صفوف المعارضين باستخدام مؤشر الليزر وذلك لتسهيل تعقبهم واستهدافهم، مضيفًا أنه وأثناء تصويره للأحداث شاهد العديد من السيارات والمباني وقد تعرضت لهجوم عنيف.

أكد العديد من الشهود استخدام مؤيدي الرئيس للقنابل المسيلة للدموع، وأنهم استخدموا مدافع القنابل المسيلة للدموع في إلقاء القنابل على مجموعات المعارضين. وعلى الجانب الأخر تؤكد الشهادات المتوفرة من جانب أعضاء جماعة الإخوان المسلمين أن معارضي الرئيس هم من كان بحوزتهم تلك القنابل المسيلة للدموع، بالإضافة إلى مقاطع الفيديو المسجلة التي تؤكد أن قوات الأمن استخدمت القنابل المسيلة للدموع في وقت لاحق أثناء الاشتباكات، كما سنوضح لاحقًا في هذا التقرير.

فيما يلي عددًا من مقاطع الفيديو التي سُجلت خلال الاشتباكات:

- مقطع فيديو يظهر جانبًا من الاشتباكات بين الموالين للرئيس والمتظاهرين المعارضين، إضافةً إلى لقطات لعدد من الإصابات بالخرطوش والذخيرة الحية في المستشفيات الميدانية التي أُقيمت من جانب المتظاهرين المعارضين للحكومة: http://bit.ly/TP3VwE.
- مقطع فيديو يظهر الاشتباكات بين الطرفين، وسيارات الشرطة تقف في المنتصف وتطلق الغاز المسيل للدموع: http://bit.ly/UojFDl.
- مقطع فيديو يُظهر جانبًا من المتظاهرين المؤيدين للرئيس وهم يطلقون أعيرة الخرطوش خلال الاشتباكات مع المتظاهرين من المعارضة: http://bit.ly/120vbw1.
- مقطع فيديو يُظهر شخصًا من الجماعات المؤيدة للرئيس وهو يُطلق الذخيرة الحية خلال الاشتباكات مع المعارضين، في وجود قوات الشرطة التي لم تتدخل لوقف الهجمات: http://youtu.be/oZ8uesrky_U.
- مقطع فيديو يُظهر المعارضين وهم يستخدمون ما يبدو أنه مسدس محلي الصنع ضد مؤيدي الرئيس: http://youtu.be/-MyKIvddvac.

صور للمصابين في الاشتباكات

صورة للمصور محمد صلاح (ENN)

صور من المصري اليوم

صورة من المصري اليوم

صورة من موقع البداية

صورة من موقع تويتر @Pola_Salem

صورة من موقع جريدة البديل

الاختطاف والتعذيب

لجأت المجموعات المؤيدة للرئيس إلى استخدام التعذيب المفرط ضد المتظاهرين المعارضين الذين نجحت المجموعات المؤيدة للرئيس في احتجازهم، وذلك وفقًا لما أقره شهود العيان وكشفته مقاطع الفيديوهات المرفقة، ودعمته الشهادات التي جمعها مركز القاهرة.

صورة من المصري اليوم

استغل المؤيدون المنطقة المجاورة لإحدى بوابات القصر الرئاسي كمقر لتعذيب المحتجزين من المتظاهرين المعارضين بما في ذلك الأطفال. حيث تشير العديد من الأدلة الموثقة ومقاطع الفيديو المسجلة[٢٣] أن المحتجزين قد تعرضوا للتعذيب الشديد، والضرب المبرح على أيدي أفراد من جماعة الإخوان المسلمين وغيرها من الجماعات المؤيدة للرئيس، تحت دعوى أن المحتجزين من البلطجية، وقد تم تعذيبهم وتهديدهم بالقتل بهدف انتزاع اعترافات حول مصادر تمويل المعارضين وطبيعة علاقتهم بأعضاء سابقين بالحزب الوطني المنحل أو بغيره من الكيانات الأخرى الذين يتهمهم مؤيدو الرئيس بالتحريض على الاحتجاج ضد قرارات الرئيس.

التقطت مجموعة رصد –مجموعة إعلامية معروفة بعلاقتها القوية مع جماعة الإخوان المسلمين على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك"– وغيرها من المصادر الإعلامية التابعة للتيار الإسلامي صور المحتجزين[٢٤] الذين تعرضوا للتعذيب، ونشروا تلك الصور على اعتبارهم "بلطجية" تم القبض عليهم من قبل المؤيدون للرئيس، وأنهم اعترفوا بتلقي أموالاً مقابل التظاهر ضد الرئيس بحسب ما قالته تلك المصادر.

تم التحفظ على عشرات المتظاهرين "كرهائن" لعدة ساعات بعد تعرضهم للضرب المبرح، ولم يُطلق سراح ٤٩ منهم إلا في ظهيرة اليوم التالي، الخميس ٦ ديسمبر. وقد كان من بواعث القلق بشكل إضافي أنه رغم وجود قوات الأمن (الأمن المركزي والحرس الجمهوري) في المشهد، إلا أنها لم تُبد أي تدخل ، وتقاعست عن اتخاذ أية إجراءات لوقف التعذيب أو إطلاق سراح المحتجزين، الذين تم احتجازهم وتعذيبهم على نحو غير قانوني على مرأى ومسمع منها.

طبقًا للشهادات الموثقة، كان أي شخص يُعتقد أنه من معسكر المتظاهرين المعارضين للرئيس، يتم القبض عليه ويتعرض لأشد أنواع التعذيب والضرب المبرح. فعلى سبيل المثال تم تجريد المهندس مينا فيليب جاد –مهندس يعمل في شركة

٢٣ شاهد مقطع الفيديو: www.youtube.com/watch?v=px4VB_4ecTo&feature=player_embedded.
٢٤ لمشاهدة الصور أنظر: http://on.fb.me/WEkfUC.

أورانج العالمية للاتصالات– من ملابسه وتعذيبه[٢٥] بوحشية واحتجازه لعدة ساعات على أيدي عشرات المؤيدين للرئيس، الذين اعتقدوا أنه من المعارضين.

أكدت شهادة أحد سكان شارع الميرغني، التي حصل عليها مركز القاهرة، أن مؤيدي الرئيس استولوا علي جهة من الشارع، وتناوبوا القبض كل فترة على أي شخص يبدو من مظهره أنه من مجموعات المعارضين؛ فكانوا يجتمعون حوله وينهالوا عليه ضربًا، في مشهد متكرر.[٢٦]

الصورة من جريدة الوطن: مينا فيليب جاد، وقت تعذيبه على أيدي الجماعات الموالية لمرسي.

سُئل كثيرًا عن اسمه وقت تعذيبه، إلا أنه رفض التصريح به خوفًا من احتمال تعرضه للمزيد من الانتقام بسبب ديانته.

وفي شهادة أخرى لأحد سكان المنطقة، المشاركين في التظاهر، وأحد ضحايا الضرب المفرط من قبل الجماعات المؤيدة للرئيس يقول: "أنا كنت من المحظوظين لأني كنت مخبي بطاقتي. هما مجرد ما يمسكوا واحد كانوا بيقلعوه جزمته وياخدوا منهم المحفظة والبطاقة علشان يسلموه للبوليس على إنه بلطجي."[٢٧]

هذا بالإضافة إلى ما كشف عنه فيديو مُصور[٢٨] عن جريدة الوطن يثبت إلقاء المتظاهرين المؤيدين للرئيس القبض على اثنين من المعارضين وتسليمهم للشرطة لمجرد كونهما يدينا بالديانة "المسيحية".

---

٢٥ شاهد مقطع الفيديو: "الإخوان يسحلون متظاهرًا ويجردونه من ملابسه" http://bit.ly/UkDOiy.

٢٦ شهادة مسجلة من أحد سكان شارع الميرغني- طلب عدم ذكر أسمه- في ٦ ديسمبر ٢٠١٢.

٢٧ شهادة حصل عليها مركز القاهرة من أحمد أحمد أمين من سكان المنطقة، في ١٩ ديسمبر ٢٠١٢

٢٨ شاهد مقطع الفيديو: http://youtu.be/z-rybmVTduk.

كشفت موظفة سابقة بمركز القاهرة عن حادثة تعرض لها أحد أقاربها من سكان شارع الميرغني، حيث أصيب – بطوبة– إصابة طفيفة فور خروجه إلى الشارع مغادرًا منزله، فتوجه إلى أقرب "صيدلية" لإسعاف نفسه، ولكنه فوجئ بمجموعة من الإخوان يتعقبونه معترضين طريقه مستفسرين عن ديانته، وعندما سألهم "انتوا ليه بتسألوا، هو انتوا بتنقوا اللي بتضربوه" وأصر على أنه "مصري وفقط" انهالوا عليه بالضرب داخل الصيدلية.

هناك أيضًا شهادات تفيد بتعرض المؤيدون الذين وقعوا في يد المعارضين للرئيس للضرب، وذلك حسب شهادة أحد أعضاء جماعة الأخوان المسلمين، والتي أدلى بها أمام أحد أعضاء فريق مركز القاهرة، مضيفًا أنه رأى أيضًا العديد من أصدقائه [المؤيدون للرئيس] يتعرضون للضرب على يد المعارضين.

في هذا السياق يضيف(ح. ف.) من مصابي الاشتباكات: "أنا كنت واقف بضرب بالطوب وفجأة جاتلي طوبة في بقي. رجعت ورا وأنا متعور لقيت الناس بتوع الجماعة الإسلامية ماسكين واحد من المتظاهرين، ومبهدلينه ضرب. دخلت وقلت لواحد منهم يا شيخ حرام عليك، بس رفضوا تمامًا يسيبوه، وراحوا مسكوني أنا كمان، واحد منهم قال لي إنت شكلك مش إخوان، إنت شكلك معاهم، قعدت أحلفلهم بس هما ضربوني لحد ما مشفتش قدامي، في الأخر واحد، الله يكرمه، كان عارفني راح مسلكني منهم، هو أصلاً كان انضرب منهم هو كمان، وحد تالت سلكه برضه. علشان أنا انضربت جامد على دماغي اتنقلت بالإسعاف ورحت مستشفى هليوبلس عملت أشعة مقطعية على رأسي وحطولي مُطهر على الكدمة اللي كانت في بقي".

اعترف العديد من مؤيدي الرئيس ممن حصل مركز القاهرة على شهاداتهم بقيام بعض المؤيدين بضرب المعارضين، ووثق المركز اعتراف بعضهم بالتدخل أكثر من مرة للحيلولة دون ضرب المعارضين المقبوض عليهم أو المحتجزين، فعلى سبيل المثال لا الحصر ذكر الدكتور أشرف عبد الغفار القيادي بجماعة الإخوان المسلمين والشاهد على الأحداث للمركز أنه حاول شخصيًا ثلاث أو أربع مرات وبصحبة أعضاء آخرين من الجماعة، التدخل لحماية المقبوض عليهم من قبل مؤيدي الرئيس، مضيفًا أنه: "بالتأكيد قد تكون حصلت بعض التجاوزات [الضرب أو التعذيب] من بعض الناس لكن كنت أنا وغيري من الإخوان كبار السن بنحض الناس على إنه مفيش حد يقرب من حد وحاولنا ٣-٤ مرات. شفت عدة ناس بيتقبض عليهم، وكانوا في حالة غضب شديدة. أنا يقينًا معتقد إن الناس مش واثقة في الشرطة وعشان كده لم يتم تسليم البلطجية لقوات الأمن وقت الإمساك بهم. وسبب الاستجوابات كانت معروفة لإنك لو سلمتهم للجيش أو للشرطة مش هيكون في نتيجة وهيخرجوهم".

وأضاف الدكتور أشرف: "لم أر أحدًا من مؤيدي الرئيس يحمل أية أسلحة، فالمؤيدون استخدموا الطوب فقط في حماية أنفسهم" وأضاف: "كنت متواجد من السادسة مساء وحتى الثانية صباح اليوم التالي أمام قصر الاتحادية، حيث لم تكن هناك أية اشتباكات، إذ أن اغلب الاشتباكات وقعت في الشوارع المحيطة وتحديدًا في شارع الميرغني". ويستكمل عبد

الغفار "وجدت مجموعة من الضباط والعساكر عند باب من أبواب القصر بيعملوا تدريبات وكلمت واحد منهم على أساس إنهم يتدخلوا ويفضوا الاشتباكات قال لي ماليش دعوة.. مش هنروح." [٢٩]

في وقت متأخر من الليل قرر الدكتور أشرف التوجه نحو منطقة الاشتباكات في شارع الميرغني، حيث أُصيب بخرطوش في رأسه وتم إسعافه ومن ثم نقله إلى المستشفي الميداني التابع لجماعة الإخوان المسلمين عند بوابة نادي هليوبوليس أمام قصر الاتحادية.

٢٩ شهادة الدكتور أشرف عبد الغفار لمركز القاهرة في ١٩ ديسمبر ٢٠١٢

أكد (م.س) أحد أعضاء جماعة الأخوان المسلمين ومن المتحدثين الرسميين عن حزب الحرية والعدالة في شهادته لمركز القاهرة: "إللي شفته بعيني هو إن الشرطة كانت متخاذلة في إنها تقبض على البلطجية. أينعم ممكن يكون في بعض الخروقات من جانب مؤيدي الرئيس، لكن على الساعة ٧:٣٠ لما بدأت قوات الشرطة والحرس الجمهوري يظهروا إحنا سلمناهم ليهم ".[٣٠]

صورة من المصري اليوم، لمجموعات من المتظاهرين المختطفين من قبل أفراد من مؤيدي الرئيس في٥ و٦ ديسمبر ٢٠١٢ ، وهم مكبلي الأيدي ومحتجزين بصورة غير قانونية بالقرب من بوابة القصر الرئاسي. تظهر الصورة ضباط شرطة مرتدين الزي الرسمي يراقبون المشهد

٣٠ شهادة (م.س) التي أدلى بها لمركز القاهرة في ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢ رافضا ذكر أسمه.

اعتداءات جسدية وخطف وتعذيب لناشطات

صورة لعلا شهبة بعد الاعتداء عليها، من موقع تويتر حسب: @shawkyelgenawy,

تعرضت الناشطة السياسية علا شهبة عضو حزب التحالف الشعبي الاشتراكي إلى الضرب المبرح والتحرش الجنسي[٣١] والاختطاف من قبل الجماعات المؤيدة للرئيس، وهو ما نتج عنه إصابات في الرأس والعين، بالإضافة إلى العديد من الجروح القطعية والكدمات في رقبتها وظهرها وقدميها. ووفقًا للشهادة التي أدلت بها الناشطة قالت: "بعد منتصف الليل جاءتنا أنباء عن بيان آخر أصدرته جماعة الإخوان ومعها حزب النور يدعيان الجميع للانسحاب. قررنا وقتها أنا والزميل رامي صبري إننا نرجع إلى خط المواجهات للمساهمة في الإسعاف خصوصًا وإن تقديرنا كان إن وطأة الاشتباكات ستزيد لتأمين خروج المنسحبين منهم وإن الإسعافات الأولية ستكون ضرورية أكثر في هذا الوقت."[٣٢]

سقطت علا وزميلها في أيدي الجماعات المؤيدة للرئيس وفرقوهما عن بعضهما ، بدءوا في الهجوم بوحشية على علا، التي تقول: " سحبوني وسحبوه كل واحد منا في اتجاه، وبقى حواليه [رامي صبري] متجمهر عدد من الناس وحواليا متجمهر عدد تاني. ابتدوا يسحبوني في اتجاه وأثناء السحب ابتدوا يضربوني. وواحد حاول يحط صباعه من ورا."[٣٣]

تكمل علا: "ابتدا الضرب ناس بتضرب من كل ناحية بشومة وبعدين ابتدوا يخنوقوني، وده سبب كدمات هنا [أشارت إلى رقبتها] وشالوا الخوذة لما لاقوا إنها بتعرقل الشومة، وبعدين فهموا إني ست، فحصل إللي مكنتش متخيلاه إنه يحصل. كنت متخيلة ممكن يوم موقعة الجمل إذا وقعت في إيد اللي بيهاجمونا في الميدان أتعرض ليه لكن مكنتش متخيلة إني أتعرض للتحرش على يد مجموعة المفروض إنهم منتمين للإسلام السياسي. وحصل إنهم بدءوا يمسكوا في جسمي وفي صدري فأنا نزلت على الأرض ورفضت إني أتحرك، وقلت: مش عايزة حد يلمسني.. مش عايزة حد يلمسني. وهما بيسحبوني كانوا بيسحبوني من إيدي بشدة، وأنا مش فاهمة هما بيشدوني ليه ما أنا رايحة معاهم، بس هما كانوا بيدوروا على الصليب، وقالولي فين الصليب، بس أنا قررت أسكت، مش عارفة تقريبًا غلبني حزني لأنهم مهتمين يعرفوا أنا مسلمة ولا مسيحية".[٣٤]

---

[٣١] الاعتداء الجسدي والجنسي، التحرش والاغتصاب، ظهر كأنماط جديدة من التعامل مع المتظاهرات والمحتجات النساء، أنظر: "على الرئيس وجماعته التوقف عن سياسة استهداف الناشطات وإقصاء النساء من المجال العام، أحداث الأربعاء الأسود مع تغيير الفاعلين الرئيسين والجناة" http://www.cihrs.org/?p=5269

٣٢ شهادة علا شهبة على صفحتها في موقع "فيسبوك، ١١ ديسمبر ٢٠١٢": http://on.fb.me/W2qxcL

٣٣ شهادة علا شهبة على صفحتها في موقع "فيسبوك"، ١١ ديسمبر ٢٠١٢: http://on.fb.me/W2qxcL

٣٤ شهادة علا شهبة على قناة ONTV: http://youtu.be/AXsjfrC0uLI

بعد ذلك تم نقل علا إلى إحدى سيارات الإسعاف، ولكن لم يسمح لها بالمغادرة إلى أي مستشفى، حيث دخل شخص سيارة الإسعاف وطلب تفتيش حقيبتها واستجوبها مدعيًا أنها تحمل مولوتوف. وبعدما تم إخراج "علا" من سيارة الإسعاف بالقوة، تم احتجازها في كشك شرطة عسكرية مجاور، حيث يقف ضابط شرطة على مقربة منها، شاهدها أثناء الضرب والتعذيب، ولكنه لم يتدخل لنجدتها، وطبقًا لشهادة علا، فقد قام الضابط بالتحريض ضدها سائلاً محتجزيها إذا ما كانوا يودون استكمال ضربها أم يفضلون أن يقوم هو بهذه المهمة.

تم إطلاق سراح علا بعد "مفاوضات" أجراها زملاؤها مع محتجزيها، وبحسب شهادات حصل عليها مركز القاهرة من عدد من القيادات الشابة بجماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة، أنهم تدخلوا وتفاوضوا مع محتجزيها من أجل إطلاق سراحها فور علمهم بحادثة احتجازها وتعذيبها. كما أفادت علا بأنها تعرضت للسباب والاتهام بالعمالة من قِبل محتجزيها طوال فترة احتجازها.

تعرضت أيضًا الناشطة لينا مجاهد، والتي كانت تعمل سابقاً في مركز القاهرة للهجوم الوحشي والاختطاف. إذ تم اختطاف "لينا" من شارع جانبي متفرع من شارع الخليفة المأمون، حيث تجمهروا حولها وضربوها بقسوة باللافتات والعصي وركلوها بالأرجل إضافةً إلى التحرش بها جنسيًا من قبل حشود من الجماعات الموالية للرئيس، وقد تم احتجاز "لينا" في محطة بنزين موجودة في المنطقة، وسمح لها بالمغادرة بعد انتزاع بطاقة الرقم القومي الخاصة بها وهاتفها المحمول، كما خضعت هي الأخرى للاستجواب قبل إطلاق سراحها.[٣٥]

٣٥ شهادة لينا مجاهد لمركز القاهرة في ٢٣ ديسمبر ٢٠١٢.

القتلى والجرحى

أسفرت اشتباكات الاتحادية عن مقتل ما لا يقل عن أحد عشر شخصًا، بالإضافة إلى مئات الجرحى من كلا الجانبين، جراء استخدام الرصاص الحي والخرطوش والمولوتوف والحجارة.

لايزال من الصعب حتى الآن –رغم مرور عدة أسابيع على الأحداث– الوقوف على هوية ضحايا اشتباكات الاتحادية، إذ أن الجماعات السياسية على كل جانب تزعم أن الضحايا ينتمون إلى صفوفها، فى محاولة لإضفاء شرعية ما على أفعالها إبان الاشتباك وإدانة الطرف الأخر. فضلاً عن صعوبة الحصول على قائمة رسمية بضحايا الاشتباكات في ظل الظروف السياسية المتقلبة التي تمر بها البلاد. مع ذلك، قام مركز القاهرة بتجميع القائمة التالية:

١. محمود محمد إبراهيم عوض، أُصيب بذخيرة حية في الرأس، محافظة الشرقية.
٢. محمد خلف عيسى، إصابات عديدة وطلق ناري في الرأس، محافظة القاهرة.
٣. محمد ممدوح أحمد الحسيني، أُصيب بذخيرة حية في الصدر، محافظة القاهرة.
٤. محمد محمد السنوسي، أُصيب بطلقات في الظهر، محافظة القاهرة.
٥. خالد طه أبو زيد، أُصيب بالذخيرة الحية في الرقبة، محافظة الغربية.
٦. الحسيني أبو ضيف، أُصيب بطلق ناري في الرأس، محافظة القاهرة.
٧. هاني محمد الإمام، أُصيب بطلق ناري في الصدر، محافظة الدقهلية.
٨. علاء محمد توفيق، شرخ في الجمجمة، محافظة القاهرة.
٩. ياسر محمد إبراهيم، إصابة في الرأس، محافظة السويس.
١٠. كرم جورجيوس، سبب الوفاة غير واضح؛ (الأسباب المحتملة للوفاة: الاختناق بسبب الغاز المسيل للدموع) ولم يستطع المركز التأكد من مصدر مسئول عن السبب الحقيقي للوفاة.
١١. محمد فريد أحمد سلام، طلق ناري في الرأس، المنوفية.

ووفقًا لما صرح به الدكتور محمد سلطان، رئيس قسم الطوارئ في وزارة الصحة، تم نقل الجرحى إلى عدد من المستشفيات المحيطة بمنطقة الاشتباكات، منها مستشفيات هليوبوليس والزهراء ومنشية البكري وكيلوباترا وسان مارك، هذا بالإضافة إلى عدد من العيادات الخاصة التي فتحت أبوابها لتلقي الجرحى، والمستشفيات الميدانية التي تمت إقامتها في الكنيسة الإنجيلية بمصر الجديدة والمناطق المحيطة بالاشتباكات ومن أهمها تلك القريبة من نادي هليوبوليس الرياضي، ونادي هليوليدو الرياضي.

نوعية الإصابات التي استقبلها الأطباء تنوعت بين إصابات بطلقات حية وخرطوش، وجروح وكدمات ناجمة عن الضرب بمعدات صلبة وثقيلة مثل العصي الخشبية والحديدية والأحجار والسلاسل، هذا بالإضافة إلى حروق ناجمة عن استخدام المولوتوف.

تقول دكتورة سإلى توما، أحد العاملين بمركز القاهرة، والتي كانت متواجدة أثناء الاشتباكات للمساعدة في تقديم الإسعافات الأولية للمصابين: "شاهدت إصابات ناجمة عن الرصاص والحجارة، وخاصة أحجار الجرانيت، وكذلك إصابات منها كسر في المفاصل، جروح قطعية، وقد شاركت في نقل الجرحى إلى المستشفيات القريبة الميدانية وغير الميدانية". كما أفادت أنها سمعت أصوات طلقات الأسلحة النارية أثناء الليل ولكنها لم تتمكن من تحديد مصدرها.[٣٦]

دكتور محمد زناتي أحد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين والعضو بحزب الحرية والعدالة، كان أحد الأطباء الميدانين أثناء الاشتباك، حيث كان يقدم الإسعافات الأولية للمصابين من جانب مؤيدي الرئيس بمقر المستشفي الميداني الخاصة بهم أمام نادي هليوبوليس الرياضي. أخبر زناتي مركز القاهرة أنه "تم علاج بعض المصابين من الجروح والكدمات والحروق [الناتجة عن عبوات المولوتوف] في المستشفى الميداني أثناء الاشتباكات، في حين تم نقل الحالات المصابة بطلق ناري إلى المستشفيات القريبة؛ وخاصة مستشفى هليوبوليس".

ويضيف زناتي: " حوالي الساعة الثامنة إلى الثامنة والنصف مساء الأربعاء، وعندما اشتد الاشتباك، عملنا مستشفى ميداني أمام بوابة نادي هليوبوليس الرياضي. وطول الليل جالنا إثنين من مصابين المعارضة، فأسعفناهم وبعدين نقلناهم قدام القصر مع المحتجزين الآخرين من المعارضين. تاني يوم الصبح حوالي الساعة السابعة راح طبيبان من جانبنا [مؤيدي الرئيس] للاطمئنان على المعارضين اللي اتقبض عليهم، وفضلوا من وقت القبض عليهم بالليل وحتى صباح اليوم التالي محتجزين أمام القصر قبل أن يتم تسليمهم للشرطة".[٣٧]

في هذا السياق، اشتكى الدكتور محمد فتوح، رئيس مجموعة أطباء التحرير، من أن عددًا من المستشفيات العامة، بما في ذلك مستشفى منشية البكري، والتي كان ينقصها العديد من الأطباء والأدوات الطبية اللازمة للتعامل مع الجرحى من الاشتباكات.

يُذكر أنه تم الاعتداء على مستشفيات ميدانية مؤقتة مرتان على الأقل من جانب المجموعات المؤيدة للرئيس. فوفقًا لشهادة مروة فاروق، عضو حزب التحالف الشعبي، ونجلاء بدير، الصحفية والمؤلفة، كانت هناك مجموعة من النساء والأطباء مجتمعين داخل محل صغير أُقيم فيه مستشفى ميداني لمعالجة الجرحى، حين تم اقتحام المحل على أيدي المجموعات المؤيدة للرئيس، والتي قررت اختطاف بعض الجرحى، كما قامت بتهديد عضو بارز في أطباء بلا حدود، وعضو مجلس نقابة الأطباء الحالي الدكتورة منى مينا. وبحسب نجلاء بدير فقد هدد [هذا الشخص المعتدي] الدكتورة منى مينا قائلاً "المرة الجاية لما هشوفك؛ هأقتلك".

٣٦ شهادة سالي توما لمركز القاهرة في ٧ ديسمبر ٢٠١٢.
٣٧ شهادة لمركز القاهرة من الدكتور محمد زناتي في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢.

تضيف بدير: أنها عندما سألت أحد المعتدين عن سبب استمراره في الاعتداء جسديًا على أحد المتظاهرين الجرحى حتى بعد أن فقد الوعي، أجابها قائلاً: "إحنا مبنقتلهمش، إحنا بنكسرلهم إيديهم. أنا هكسر إيديه إللي ضربت علينا طوب؛ عشان يقعد ٦ شهور يتعالج، فيريح ويستريح."[٣٨]

وفقًا للشهادة التي أدلى بها مصطفى بهجت لمركز القاهرة، قام مؤيدو الرئيس بالهجوم على مستشفى ميداني أخر وتم اختطاف بعض الجرحى المتواجدين فيه. يقول مصطفى: "أنا كنت واقف في مكان قريب جدًا من مستشفى ميداني موجودة في مدخل عمارة، وشفت مؤيدي الرئيس وهما بيقتحموا العمارة وبيخطفوا المصابين اللي كانوا بيتعالجوا في المستشفى، وبعد ما خرجوا بيهم للشارع قعدوا يضربوا فيهم، وبعدين خدوهم معاهم."

تفيد عدة شهادات أخرى بمنع سيارات الإسعاف والمسعفين من الوصول إلى المتظاهرين الجرحى، وهو ما يرجع بالأساس إلى أن أفراد من جماعة الإخوان المسلمين قاموا باحتجاز الجرحى "للاستجواب" حول علاقاتهم بجهات خارجية وكونهم "عملاء" يهدفون لإشاعة الفوضى في البلاد.

٣٨ شهادة نجلاء بدير عن الأحداث في برنامج أخر كلام على قناة ONTV يوم ٥ ديسمبر ٢٠١٢: http://bit.ly/TgHd3g.

الهجمات ضد وسائل الإعلام

يتعرض الصحفيون والإعلاميون أثناء الاشتباكات إلى الهجوم الوحشي وتعطيل عملهم، وأحيانًا منعهم من أدائه، ومما لاشك فيه أن تلك الاعتداءات على الإعلاميين ووسائل الإعلام تمثل اعتداءً صارخًا على حرية الصحافة، وتعكس عجز الدولة عن حماية كافة العاملين في مجال الإعلام.

في الواقعة التي يتناولها هذا التقرير تم الإبلاغ عن استهداف أنصار الرئيس للإعلاميين، كما كانت هناك هجمات مباشرة على الصحفيين، هذا بالإضافة إلى محاولة مؤيدي مرسي تدمير وحدات البث الفضائي الخاصة بالتلفزيون المصري، والتي كانت موجودة حول مكان الحادث لتغطية الاعتصام، وذلك بمجرد وصولهم –مؤيدي الرئيس– إلى محيط قصر الاتحادية.

كما أُصيب الحسيني أبو ضيف، الصحفي بجريدة الفجر المستقلة، بطلق حي في الرأس أثناء تواجده في جهة المتظاهرين المعارضين، وذلك في تمام الساعة الواحدة بعد منتصف ليل يوم الخميس ٦ ديسمبر ٢٠١٢، كما تم سرقة الكاميرا الخاصة به. وفي يوم الأربعاء ١٢ ديسمبر ٢٠١٢، وافته المنية متأثرًا بجراحه.

ومن الصحفيين الذين تمت مهاجمتهم أيضًا:

١. إسلام عبد التواب، العالم اليوم.
٢. أسامة الشاذلي، البديل.
٣. سحر طلعت، راديو فرنسا.
٤. أحمد خير الدين، "أون تي في".
٥. مي سعد، مخرجة.
٦. حسن شاهين، البداية.

إن تكرار عمليات الترهيب والمراقبة والهجمات التي تواجه العاملين في الصحافة والإعلام منذ تولي الرئيس مرسي السلطة، تمثل جزءً من تطور عام مقلق حول حرية الصحافة في مصر، لاسيما بعدما شهدت الأشهر القليلة الماضية حبس لصحفيين وإعلاميين، مصادرة صحف، وتهديدات بالقتل لممارسي مهنة الصحافة هذا بالإضافة الى الرقابة المتزايدة على وسائل الإعلام.[٣٩]

٣٩ لمزيد من المعلومات حول حرية الصحافة في عهد الرئيس محمد مرسي، برجاء الإطلاع على تقرير "ما بعد مائة يوم من رئاسة محمد مرسي، مؤشرات سلبية على مستقبل حقوق الإنسان،أزمات كبرى واستجابات محدودة وليدة اللحظة والضغط" http://bit.ly/UXRPzQ.

عمليات القبض

تسلمت الشرطة بعض المحتجزين من المتظاهرين مساء يوم الأربعاء ٥ ديسمبر، بينما بقى نحو ٤٩ آخرون "رهائن" لدى الجماعات المؤيدة للرئيس، حتى تم تسليمهم للشرطة صباح اليوم التالي الخميس. ووفقًا لما أدلى به محامو المتظاهرين المُحالين للنيابة، فإن جميع المتظاهرين تقريبًا تم اختطافهم في محيط الاشتباكات، واحتجازهم على أيدي مؤيدي الرئيس، ثم تم تسليمهم بعد ذلك إلى الشرطة.

أحمد أمين المقيم بمنطقة مصر الجديدة، وأحد أوائل المقبوض عليهم من قبل جماعة الإخوان المسلمين، ذكر في شهادته لمركز القاهرة: "الشرطة لم تتدخل، الله أعلم ليه، ليه الشرطة تستنى من طرف أخر إنه يسلمنا ليها؟ الإخوان كانوا شغالين شرطة."[٤٠]

محمد عبد العزيز من مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب، أكد لمركز القاهرة أن عدد المحتجزين من صفوف معارضي الرئيس بلغ ١٣٩ محتجزًا، من بينهم نحو ٩٠ متظاهرًا تمت إحالتهم إلى نيابة مصر الجديدة صباح يوم ٦ ديسمبر ٢٠١٢، بينما تمت إحالة الآخرين في وقت لاحق من مساء اليوم نفسه. يذكر أنه كان هناك أكثر من ٢٠ طفلاً تتراوح أعمارهم بين ١٥ – ١٨ عامًا رهن الاحتجاز. قدمت ضد المحتجزين تهم القتل، الشروع في القتل، إتلاف ممتلكات عامة وخاصة، وحيازة سلاح بدون ترخيص.

ووفقًا لما أدلى به المحامون الذين حضروا مع المحتجزين، فقد خضع الجميع تقريبًا للتعذيب أثناء فترة الاحتجاز على يد مؤيدي الرئيس. وقد صرح عبد العزيز أنه كان من الواضح على عدد كبير من المحتجزين أثار استخدام الصواعق الكهربائية وجروح بطعنات، وكدمات، وعظام مكسورة، مشيرًا إلى أن أغلب من أُلقي القبض عليهم في حالات خطيرة جدًا لدرجة أن أُسر بعض المحتجزين لم تتمكن من التعرف عليهم من الوهلة الأولى.

في كلمة مسجلة ألقاها الرئيس[٤١] في ٦ ديسمبر ٢٠١٢ أشار الرئيس إلى أن الدلائل والاعترافات التي أدلى بها المحتجزين من صفوف المعارضين، تفيد بأنهم بلطجية مستأجرين، تلقوا المال والسلاح لمهاجمة قصر الرئاسة.

هذا الحديث تمت إذاعته تزامنًا مع بدء النيابة العامة تحقيقاتها مع المحتجزين، بما يثير الشك حول كون الرئيس استند في كلمته إلى الشهادات التي تم انتزاعها من المحتجزين عن طريق تعذيبهم أثناء فترة احتجازهم على يد الجماعات المؤيدة له قبل تسليمهم للشرطة.

وعلى عكس ما صرح به الرئيس محمد مرسي، لم يعترف أمام النيابة أيًا من هؤلاء المحتجزين بحيازة الأسلحة أو تلقي أموال مقابل الهجوم على القصر الرئاسي وعلى أنصار الرئيس، وذلك وفقًا لما هو ثابت في تحقيقات النيابة العامة في القضية رقم ٢٠٠٢/١٥٢٠٠ جنح مصر الجديدة، والتي تضمنت شهادات جميع المقبوض عليهم فيما يتعلق بالاشتباكات،

٤٠ شهادة حصل عليها فريق مركز القاهرة من أحمد أمين في ١٩ ديسمبر ٢٠١٢.
٤١ فيديو مسجل لحديث الرئيس في ٦ ديسمبر ٢٠١٢: www.youtube.com/watch/v=zpxfwjehgms.

حيث لم يقر أحدهم حيازته للأسلحة التي أدعى أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين– في وسائل الإعلام– ضبطها، واعتبروها "دليل" ضد المتظاهرين.

يذكر أنه كانت هناك إدعاءات من جانب المحامين المدافعين عن المحتجزين حول وجود ضغط يُمارس على النيابة كي لا تفرج عن المحتجزين، إلا أن النيابة أمرت بالإفراج عن أغلب المحتجزين على خلفية الاشتباكات وذلك في ٧ ديسمبر ٢٠١٢.

من جانبه أكدت المحامية روضة أحمد نائب المدير التنفيذي للشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان أنه قد تم الإفراج عن ١٣٥ محتجزًا في الأحداث، بينما لا يزال هناك أربعة محتجزين مازالوا قيد التحقيق.

صورة من موقع تويتر @NadimX, لأحد المحتجزين أثناء إحالته إلى النيابة. اسم الشخص (يحيى نجم) سفير مصر السابق في فنزويلا.

وفي تطور جديد كان النائب العام قد أصدر قرارًا بنقل مصطفي خاطر المحامي العام الأول لنيابات شرق القاهرة –والذي أصدر أوامره بالإفراج عن المحتجزين في أحداث الاتحادية– من موقعه الوظيفي بمحافظة القاهرة إلى محافظة بني سويف وذلك في ١٢ ديسمبر ٢٠١٢.

جاء توقيت صدور قرار النائب العام، عقب قرار مصطفى خاطر بالإفراج عن المحتجزين، وحسب ما أفاده خاطر فيما بعد في رسالته للمجلس القضاء الأعلى، ما يمكن اعتباره بمثابة خطوة تأديبية من جانب النائب العام لمعاقبة خاطر على قرار الإفراج.

من جانبه رفض المحامي العام مصطفى خاطر الامتثال لقرار النقل، وفضل تقديم طلب نقل للعمل بالمحاكم، تاركًا مجال عمله بالنيابة العامة احتجاجًا على القرار، إلا أنه وبسبب الضغوط السياسية، تم إلغاء القرار، وأُعيد المحامي العام مصطفي خاطر إلى مقر عمله بالقاهرة.

تدخلات قوات الأمن

لم تتدخل قوات الشرطة لوقف الاشتباكات إلا في وقت متأخر من يوم ٥ ديسمبر، تحديدًا في تمام الساعة التاسعة والنصف مساءً، أي بعد مرور أكثر من خمس ساعات على بدء الاشتباكات. كانت المحاولات الأولى لتدخل الشرطة قد تمثلت في إقامة حاجز فاصل بين الطرفين، كما حاولت ست مدرعات شرطة شق طريق بين المجموعتين للفصل بينهما، لكن سرعان ما انسحبت. وفي حوالي الحادية عشر والنصف مساءً، قامت قوات الشرطة بمحاولة أخرى للفصل بين المتظاهرين، حيث قامت هذه المرة بإطلاق قنابل غاز مسيلة للدموع بشكل مفرط بهدف فض الاشتباك.

أكد ثلاثة من شهود العيان من سكان المنطقة أن قوات الشرطة قد حاولت في البداية الفصل بين الجانبين، إذ وضعت الدروع والهراوات في مواجهة المتظاهرين المعارضين للرئيس وليس في مواجهة مؤيديه في إشارة ضمنية بتأمين مؤيدي الرئيس وليس العكس.[٤٢] ويؤكد أحد شهود العيان والذي يعمل حارسًا لأحد العقارات بشارع الميرغني –طلب عدم ذكر اسمه– أن قوات الشرطة أطلقت الغاز المسيل للدموع في اتجاه المتظاهرين من معارضي الرئيس، وليس مؤيديه.

يقول مصطفي بهجت: "أول مرة أشوف البوليس كانت الساعة ٩.٣٠ بالليل تقريبًا، كنت واقف في روكسي، وكان المؤيدين للرئيس بيجروا بعد هجوم من المتظاهرين المعارضين، المؤيدين رجعوا ناحية القصر، وقفوا خلف عساكر الأمن المركزي، في اللحظة دي كل ما المعارضين يحاولوا يتقدموا ناحية المؤيدين كان الأمن بيضرب عليهم قنابل غاز".

هذه الشهادة دعمها أيضًا عضو جماعة الإخوان المسلمين، والذي أدلى بشهادته لمركز القاهرة رافضًا ذكر اسمه، مشيرًا إلى أن قوات الشرطة بعدما تدخلت أخيرًا في الاشتباك كان تدخلها من ناحية مؤيدي الرئيس مما جعل الأمر يبدو وكأن قوات الشرطة كانت منحازة لجانبهم.

شهادة أخرى من عضو جماعة الإخوان المسلمين (م.س) دعمت هذا الادعاء، حيث قال لمركز القاهرة: "قنابل الغاز اللي كانت بتطلق من ناحيتنا كانت تطلق بواسطة الشرطة ضد البلطجية اللي كانوا بيهاجموا الإخوان".

في الثالثة والنصف مساء يوم الخميس ٦ ديسمبر ٢٠١٢، أصدرت الرئاسة بيانًا تُعلن فيه أن الحرس الجمهوري قام بإخلاء المنطقة المحيطة بالقصر الرئاسي من المتظاهرين وأُعلن حظر التظاهر في المناطق القريبة من القصر، ومنذ ذلك الحين، بدأت مدرعات الحرس الجمهوري في تأمين القصر، كما تم بناء حائط خرساني في المنطقة المحيطة بالقصر في محاولة لتأمين المنطقة.

٤٢ هذه المعلومات تم التحقيق منها من خلال ثلاثة من سكان شارع الميرغني، رفضوا جميعا ذكر أسمائهم، وقد أدلوا بشهادتهم لمركز القاهرة في ٦ ديسمبر، و١٧ ديسمبر ٢٠١٢.

التحريض والتهديد

بالإضافة إلى الدعوات الرسمية من جانب الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة لعقد مظاهراتهم في ذات المكان وبالتزامن مع اعتصام معارضي الرئيس، وكذا الخطاب غير الدقيق للرئيس مرسي، أصدرت جماعة الإخوان المسلمين وحزبها السياسي الحاكم –حزب الحرية والعدالة– بيانًا يفيد بأن تسعة[٤٣] من هؤلاء الذين قُتلوا في الاشتباكات بالإضافة إلى غالبية الجرحى هم أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين، متهمةً المتظاهرين من المعارضة باستخدامهم أسلحة للهجوم على المتظاهرين الذين وصفهم البيان بـ"السلميين" من أبناء الجماعة أمام القصر الرئاسي، بالإضافة إلى إدانتها للإعلام الذي وصف البيان تغطيته للأحداث بأنها كانت "متحيزة".[٤٤]

يأتي هذا الاتهام في الوقت الذي نشر فيه موقع الإخوان المسلمين (الإخوان أون لاين) والموقع الناطق بالإنجليزية (إخوان ويب) عدة مقالات تشهيرية وتغطية مشوهة للأحداث.

فعلى سبيل المثال، في ٥ ديسمبر ٢٠١٢، نشر موقع (إخوان أون لاين) معلومات تفيد أن أحمد ماهر، منسق حركة شباب ٦ إبريل، والعضو المنسحب من الجمعية التأسيسية قد قاد مجموعة من البلطجية وقاموا بالاعتداء على أفراد من جماعة الإخوان المسلمين وقتلوهم، أثناء تظاهرهم أمام القصر الرئاسي. وفي اليوم التالي، نشر الموقع تصحيحًا[٤٥] يفيد بأن ماهر، لم يكن موجودًا أثناء الاشتباكات، وبعدها تم حذف الخبر.[٤٦]

وفي٥ ديسمبر ٢٠١٢، قال عزب مصطفى –عضو الهيئة العليا لحزب الحرية والعدالة– أثناء خروجه غاضبًا من أستوديو برنامج حواري على إحدى الفضائيات[٤٧] موجهًا حديثه إلى متحدث آخر في البرنامج، من معارضي الرئيس: "أنتم [المعارضة] لن يكون لكم وجود".

في اليوم نفسه صرح عصام العريان، نائب رئيس حزب الحرية والعدالة وعضو المجلس القومي لحقوق الإنسان، في مداخلة هاتفية على قناة مصر ٢٥ (وهي قناة فضائية وثيقة الصلة بالإخوان المسلمين) قائلاً:

> "هذه ليست اشتباكات بين مؤيدي ومعارضي الرئيس، ما يحدث هو مناوشات بين مؤيدي الثورة وحماة الشرعية وبين الثورة المضادة ومن يريدون الانقلاب على الشرعية، الوصف الحقيقي لما يحدث بين متظاهرين سلميين يريدون أن يظهروا رأيهم للناس ويقولون هذا رأي الشعب، وبين ناس فوضويين يريدون أن يمارسوا بلطجة سياسية، يريدون أن يفرضوا رأيهم على الشعب ويغتصبوا السلطة وتعيين مجلس رئاسي مدني وعزل رئيس منتخب وغير ذلك. هذا هو ما يحدث وهذه هي الحقيقة وأنا أعتقد أن الشعب تجاوب مع الدعوى التي دعته

٤٣ تجدون نص البيان على الرابط التالي: http://www.ikhwanonline.com/new/Article.aspx?ArtID=131159&SecID=0
٤٤ تجدون نص البيان على الرابط التالي:http://www.ikhwanonline.com/new/Article.aspx?ArtID=131016&SecID=212
٤٥ أنظر: http://www.ikhwanonline.com/new/Article.aspx?ArtID=130991&SecID=230.
٤٦ الخبر المشار إليه كان متاحا على الرابط التالي قبل أن يتم حذفه: www.ikhwanonline.com/new/Article.aspx?ArtID=130972&SecID=230.
٤٧ شاهد مقطع الفيديو: http://youtu.be/GfkvUWy1Pc8.

> إليها القوى الشعبية ونزل وأنا أدعوهم أن يتوافدوا بعشرات الألوف ليحاصروا هؤلاء البلطجية. لأن هذه هي الفرصة المتاحة الآن بالقبض عليهم وكشف الطرف الثالث الذي يطلق الرصاص الحي ويطلق الخرطوش، وقتل المتظاهرين في موقعة الجمل وقتل المتظاهرين في ماسبيرو ومحمد محمود ومجلس الوزراء. هذه فرصتنا الآن. على الشعب أن ينزل في كل مكان ليقبض على هؤلاء، ليقدمهم إلى نائب عام حقيقي، وأن يُقدموا إلى العدالة لنكشف من الذي يمول ويقيم الخيام للاعتصامات، نكشف أبعاد الدولة العميقة. أنا أدعو الجميع أن يتكاتف الآن، على الجميع أن يتوافدوا إلى محيط الاتحادية، وأن يحاصروا هؤلاء، وأن يفرزوا الثوار الحقيقيين بعيدا عنهم".[٤٨]

وفي الثامنة صباح الخميس ٦ ديسمبر، صرح العريان، على حسابه الخاص على موقع "فيس بوك" بأنه: "ليست خلافات سياسية، هذه معركة الدولة العميقة الأخيرة، فالتواطؤ واضح، وعلى السياسيين البُعد عن الفلول والبلطجية، لأنهم يدمرون بذلك مستقبلهم السياسي. الحوار بين سياسيين وليس مع بلطجية مبارك وأنصاره، لا يمكن الاستسلام لأنصار العنف و إلا تم تدمير مستقبل مصر، لا يوجد حوار تحت ضرب الرصاص الحي، الأمر واضح طرف يمتلك السلاح وطرف أعزل."[٤٩]

مؤخرًا، وتحديدًا في ١٢ ديسمبر الجاري، نشرت الصفحة الانجليزية لموقع حزب الحرية والعدالة خبرًا تحت عنوان: "مصر: صحفيون من أجل الإصلاح تُحمل جبهة الإنقاذ الوطني مسئولية مقتل أبو ضيف" وتندد بقتل الزميل حسيني أبو ضيف".[٥٠]

الخبر أدعى أن مقتل أبو ضيف جاء برصاص معارضي الرئيس، في حين أن زميل أبو ضيف والذي كان برفقته وقت الإصابة شهد بخلاف ذلك، مؤكدًا أن أبو ضيف سقط برصاص مؤيدي الرئيس.[٥١] هذا بالإضافة إلى أن أبو ضيف معروف بكونه من المعارضين لسياسات الرئيس. الخبر تضمن جمل تحريضية وخطاب كراهية واضح ضد جبهة الإنقاذ الوطني وداعميها، بما يعتبر استثارة للاحتقان، وتحريضًا واضحًا في ظل هذه الأجواء السياسية غير المستقرة.

---

٤٨ مداخلة تليفونية لعصام العريان على قناة ٢٥ يناير: http://youtu.be/sYNtyC0ZXI0.
٤٩ تصريح العريان على صفحته الخاصة على موقع التواصل الاجتماعي"فيس بوك":
https://www.facebook.com/Dr.Essam.Elerian/posts/458617907517114.
٥٠ للإطلاع على نسخة الخبر باللغة الانجليزية انظر:
http://fjponline.com/article.php?id=1198&utm_source=twitterfeed&utm_medium=twitter
٥١ تجدون الشهادة مسجلة على الرابط التالي: http://youtu.be/6UId3f6_5q4

التوصيات

إن استمرار وتصاعد العنف في الشارع المصري يمثل مؤشرًا خطيرًا، لاسيما بعد أول انتخابات رئاسية ديمقراطية تعهدها البلاد. فمن المؤسف أنه ومنذ الانتخابات الرئاسية، لم يستطع الرئيس محمد مرسي صياغة خطة سياسية محكمة، تضع حدًا لاستمرار ممارسات النظام السابق المشينة، بما تشكله من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، لاسيما الحق في التجمع والتظاهر السلمي. فإن الالتزامات التي تقع على عاتق الدولة لدعم هذا الحق، تنطوي على حماية المشاركين في التظاهرات والتجمعات السلمية من أفراد أو جماعات، بما في ذلك المظاهرات المعارضة، إلا أنه وطبقًا لأغلب الشهادات المجمعة في هذا التقرير تقاعست الشرطة عن التدخل أو ربما تباطأت في تدخلها لمنع اندلاع الاشتباكات المتوقعة.

عقب انتخاب الرئيس محمد مرسي، أرسلت منظمات حقوق الإنسان المصرية مذكرة مفصلة للرئيس بأهم الإجراءات والخطوات القصيرة والمتوسطة وطويلة المدى التي يمكن من خلالها إنهاء تاريخ طويل من القمع، كانت تمارسه الدولة.[٥٢] وللأسف هذه المنظمات لم تلق أية استجابة من قبل الرئيس، رغم أن التوصيات الواردة بتلك المذكرة كان من بينها الخطوات المطلوب اتخاذها من جانب الرئيس لوقف العنف المستمر والمتكرر أثناء الاحتجاجات السلمية، وضمان مساءلة أولئك الذين ارتكبوا انتهاكات في سياق تلك الاحتجاجات السلمية قبل وأثناء وبعد ثورة ٢٥ يناير.

كان مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، قد سبق وحذر في نهاية المائة يوم الأولى من حكم الرئيس، من استخدام الرئيس وحزبه الحاكم لمؤيديهم وأنصارهم في مصادرة الحريات وقمع معارضيهم، في تطورٍ خطير، جديد من نوعه في تاريخ مصر الحديث. فقد سبق وأشار مركز القاهرة في تقارير له إلى قيام أعضاء ومؤيدي حزب الحرية والعدالة بالتعدي لفظيًا وجسديًا على المعارضين لهم، ممن قدموا دعاوى قضائية ضد جماعة الإخوان المسلمين، فضلاً عن التعدي على وسائل الإعلام والإعلاميين المعارضين للتيار الإسلامي، أو من يتبنون مواقف سياسية مختلفة، ومن المؤسف أن تلك الوقائع لم تخضع لتحقيقات جادة حتى الآن.[٥٣]

كما يجب أن تتحمل قوات الشرطة المصرية مسئولية فشلها في حماية مجموعة من المتظاهرين من اعتداء مجموعة أخرى في وضح النهار. وفي هذه الواقعة تحديدًا تتقاسم الرئاسة المسئولية مع الشرطة على قدم المساواة، لعدم تدخلها بالشكل الملائم والتقاعس عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع كارثة من الوقوع، لاسيما أن احتمالات العنف كانت شبه مؤكدة بعد الدعوة المتكررة من قادة جماعة الإخوان المسلمين لأنصارها وأنصار حزب الحرية والعدالة لتفريق الاعتصام المعارض لقرارات الرئيس أمام القصر الرئاسي.

---

٥٢ للإطلاع على نص المذكرة المقدمة للرئيس بعنوان" أولويات حقوق الإنسان في ١٠٠ يوم" : http://www.cihrs.org/?p=3266

٥٣ أنظر تقرير" ما بعد مائة يوم من رئاسة محمد مرسي، مؤشرات سلبية على مستقبل حقوق الإنسان، أزمات كبرى واستجابات محدودة وليدة اللحظة والضغط . http://bit.ly/UXRPzQ

ففي ضوء المعلومات المشار إليها في هذا التقرير، يطالب مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان الجهات المعنية بالالتزام بالتوصيات التالية:

- **أولاً: توصيات للحكومة المصرية ووزارة الداخلية:**

١. اتخاذ كافة التدابير القانونية والإدارية التي تضمن حماية واحترام حق المواطنين في التظاهر والتجمع السلمي وذلك من خلال:

- التحقيق في المزاعم التي تفيد بتقصير رجال الأمن في حماية المتظاهرين بإحداث الاتحادية عن طريق هيئة تحقيق قضائية مستقلة على أن تتم محاسبة المقصرين والمتورطين في تلك الأحداث أمام القضاء العادي.
- ضمان وجود تعويضات مناسبة وسبل انتصاف فعالة وعادلة لضحايا الانتهاكات التي شهدتها أحداث الاتحادية.
- تدريب القائمين على تنفيذ القوانين (قوات الشرطة) على كيفية التعامل مع مثل هذه الاشتباكات (صدام بين مجموعتين من المتظاهرين) في الوقت المناسب وبشكل فعال لا يخل بحقوق جميع الأطراف، لاسيما في ظل ما تشهده البلاد من اضطراب سياسي.

٢. تقديم معلومات دقيقة عن جميع المعتقلين، ممن صدر بشأنهم أمر اعتقال رسمي أو تم إطلاق سراحهم في أعقاب الاشتباكات التي وقعت في محيط قصر الاتحادية.

٣. نشر معلومات دقيقة حول اشتباكات الاتحادية وتطوراتها ودوافعها التي تسببت في وقوع الاشتباكات.

٤. التأكيد على بقاء الجيش المصري طرفًا محايدًا في الأحداث، لا يضطلع بمهام الشرطة أو بجزء من وظائفها.

٥. تحقيقات قضائية محايدة وسريعة في الاشتباكات.

٦. التأكد من أن القضاة المعينين للتحقيق يحظوا بدرجة عالية من التامين والحماية.

٧. مناقشة المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في التجمع والتظاهر السلمي، لبحث وسيلة تضمن سلامة وأمن المتظاهرين أثناء الاحتجاجات السلمية.

٨. قبول كافة طلبات الزيارة التي يقوم بها المقررون الخواص التابعين للأمم المتحدة، بما في ذلك: المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، والمقرر الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وفريق العمل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي، المقرر الخاص المعني بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سياق مكافحة الإرهاب، وفريق العمل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والمقرر الخاص المعني بالتجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات.

٩. كفالة الحق في ممارسة الحقوق الأساسية دون انتقاص أو تعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة المهينة أو العقوبة القاسية.

١٠. كما ندعو مؤسسة الرئاسة والمسئولين الحكوميين إلى الامتناع عن التحريض على العنف والكراهية، كما ينبغي أن تقوم مؤسسة الرئاسة ومجلس الوزراء بضمان إجراء تحقيق مستقل حول الجرائم المرتكبة في سياق هذه الاشتباكات.

١١. في ضوء مشروع قانون حرية التظاهر والتجمع السلمي الذي تجري مناقشته حاليًا في مجلس الوزراء، وبالنظر إلى المشروع المقترح من قبل وزارة الداخلية[٥٤] حول القانون نفسه، فإن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان يشعر بقلقٍ بالغ حول مستقبل حرية التجمع والتظاهر السلمي في مصر. لذا يطالب المركز مؤسسة الرئاسة بضمان مراعاة كافة المعايير الدولية المُنظِمة لهذا الحق، أثناء مناقشة تلك المقترحات، تلك المعايير التي جاءت مفصلة في تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والتي نذكر منها:

> "ولا ينبغي أن تكون ممارسة الحق في حرية التجمع السلمي مرهونة بتصريح مسبق من السلطات، بل بإشعار مسبق كأقصى إجراء. ولا ينبغي أن يكون هذا الإجراء شاقا، وحال عدم التصريح بتنظيم تجمع أو في حالة تقيده، ينبغي تقديم تفسير مكتوب ومفصل يمكن الأسباب، ويمكن الطعن عليه أمام محكمة مستقلة وغير متحيزة."[٥٥]

ثالثًا: توصيات لجميع الأحزاب السياسية، بما في ذلك جبهة الإنقاذ الوطني وحزب الحرية والعدالة:

مركز القاهرة يدعو كذلك جميع الأحزاب السياسية إلى:

١. دعوة أعضاء الحزب ومؤيديه للعمل وفقًا للقانون في جميع الأوقات.

٢. الإدانة الفورية لكافة أعمال العنف والترهيب وخطاب الكراهية التي قد تصدر من قبل أعضاء الأحزاب أو مؤيديها.

---

٥٤ لمزيد من المعلومات حول التحليل القانوني المقدم من مركز القاهرة حول القوانين المقترحة من وزارة الداخلية: http://www.cihrs.org/?p=4562

٥٥ أنظر التقرير المقدم من المقرر الخاص المعني بحرية التظاهر وتكوين الجمعيات على الرابط:
http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G12/135/84/PDF/G1213584.pdf?OpenElement